الصناديق الوقفية كآلية من آليات تحقيق التنمية المستدامة

محمد لخضاري طالب دكتوراه

جامعة جلالي ليابس، سدي بلعباس lakhdarimohammed27@gmail.com

إيمان بن حبيبة طالبة دكتوراه

كلية الحقوق جامعة وهران 2 محمد بن أحمد imenebenhabiba90@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/05/31 تاريخ القبول: 2019/05/31 تاريخ النشر: 2019/06/01

ملخص:

يمكن أن يكون الوقف رافدا للتنمية المستدامة إذا ما أعيد إحياء دوره التنموي عن طريق تبني الصيغ والأساليب المستجدة في العمل الوقفي، والتي تتماشى مع متطلبات العصر الحالي، وعملا بهذه القاعدة قامت بعض الدول الإسلامية باستحداث بعض الأدوات من شأنها الارتقاء بدور الوقف ومن بينهما ما يسمى بالصناديق الوقفية والتي باشرتها ماليزيا في البداية، وعليه يكمن دور هذه الصناديق في تحقيق التنمية المستدامة الشاملة من خلال كيفية محافظة هذه الصناديق على أموال الوقف وتنميتها لضمان استمرارية دورها التنموي من جهة، ومن جهة أخرى كيفية توجيه واستخدام موارد الصناديق الوقفية في المجالات التي تخدم التنمية المستدامة.

كلمات مفاتيحة: الوقف– دور– التنمية المستدامة– الصناديق الوقفية.

Abstract:

The Waqf can be a tributary of sustainable development if its development cycle is revived by embracing the new formulas and methods of Waqf work, which are in line with the requirements of the present era, and pursuant to this rule, some Islamic States have developed some instruments that would elevate the role of the Waqf and Among them are the so-called endowment funds initiated by Malaysia at the beginning, so the role of these funds lies in the overall development sustainable through how these funds maintain and develop Waqf funds to ensure the sustainability of their development role on the one hand and on the other hand how to direct and use resources Endowment funds in areas that serve sustainable development.

Keywords: Waqf- role- sustainable development- endowment funds.

المؤلف المرسل: إيمان بن حبيبة ، الإيميل: **imenebenhabiba90@gmail.com**

مقدمة

تنقسم القطاعات في الاقتصاد التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة إلى ثلاث قطاعات، تتمثل في القطاع الحكومي والقطاع الخاص والقطاع الثالث هو القطاع الخيري أو التطوعي، وهذا الأخير يعتبر من أهم القطاعات بما يملكه من أصول وبما يوفره من خدمات اجتماعية وما يحققه لتمويل المجالات الحيوية في التنمية كالصحة والثقافة وغيرها من مجالات التنمية.

ويعتبر الوقف من أهم مؤسسات القطاع الخيري الذي اتسمت به الحضارة الإسلامية، حيث لعب الوقف دورا مهما في تفعيل وتطوير المجتمعات الإسلامية: اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وفي ظل ما تعانيه المجتمعات الإسلامية من عجز في الوصول إلى مستويات التنمية المطلوبة، برزت الحاجة إلى إحياء دور الوقف من خلال العمل على دعمه وتطويره بما يتماشى ومتطلبات المجتمع المعاصر، وبما يكفل تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، وذلك من خلال استحداث صيغ عصرية للعمل الوقفي تستهدف إحياء الدور التنموي للوقف في إطار إسلامي من بينها ما يسمى بالصناديق الوقفية.

وتمثل الصناديق الوقفية الإطار الأوسع لممارسة العمل الوقفي، ومن خلالها تترابط الجهات الشعبية مع الجهات الرسمية بغرض تحقيق التنمية، حيث تهدف الصناديق الوقفية إلى المشاركة في الجهود التي تخدم إحياء سنة الوقف عن طريق طرح مشاريع تنموية في صيغ إسلامية للوفاء باحتياجات المجتمع، بالإضافة إلى حسن إنفاق ريع الأموال الموقوفة لتلبية الحاجات الاجتماعية والتنموية التي يفرزها الواقع من خلال برامج عمل تراعي فيه تحقيق أعلى عائد تنموي.

كما يمكن أن تساعد الصناديق الوقفية في تمويل وتنمية المشاريع الأمر الذي يعني إتاحة المزيد من فرص العمل واستغلال الثروات المحلية وزيادة الإنتاج والدخل وبالتالي زيادة كل من الادخار والاستثمار، حيث تعمل هذه المشاريع في إتاحة مزيد من السلع والخدمات مما يؤدي إلى مزيد من الرفاهية وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين.

ومن هنا يمكن طرح الإشكالية التالية: مدى فعالية الصناديق الوقفية في قيام التنمية المستدامة؟، هذا ما يدفع بنا للبحث عن تحديد نجاعتها من خلال التطرق في المحور الأول إلى الإطار المفاهيمي للصناديق الوقفية، أما المحور الثاني فخصصناه لدور الصناديق الوقفية في تمويل التنمية المستدامة.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للصناديق الوقفية:

تعد الصناديق الوقفية من الصبغ الحديثة والمبتكرة في إدارة وتنظيم العمل الوقفي، حيث تتميز بقدرتها على إشراك جميع شرائح المجتمع في العملية الوقفية، كما أن تعدد مجالاتها وأغراضها يسمح بتوسيع قاعدة المشاريع الموجهة لخدمة التنمية الشاملة والمستدامة.

أولا: مفهوم الصناديق الوقفية:

إن عبارة الصناديق الوقفية مصطلح ظهر في العصر الحديث كأداة من أدوات التمويل، وعليه سنقوم بالتطرق إلى تعريف الصناديق الوقفية، ثم بيان أهميتها.

1– تعريف الصناديق الوقفية:

لقد ظهرت عدة تعاريف فقهية قدمت للصناديق الوقفية، فمنهم من عرفها بأنها: "أوعية تجتمع فيها الأموال المخصصة للوقف دون النظر إلى مقدار قيمتها سواء كانت صغيرة أو كبيرة، ويتم تجميعها عن طريق التبرعات ومن ثم استثمارها وصرف ريعها في وجوه خيرية محددة للجهة المعلن عنها مسبقا، والتي تم التبرع لصالحها"[1].

[1] إبراهيم عبد اللطيف العبيدي، الادخار مشروعيته وثمراته، مع نماذج تطبيقية معاصرة من الادخار المؤسسي في الاقتصاد الإسلامي (الودائع المصرفية، الصناديق الاستثمارية، الصناديق الوقفية)، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، الطبعة الأولى، 2011، ص123.

كما عرّف الصندوق الوقفي على أنه: "أداة لتجميع الهبات الوقفية النقدية من الواقفين بغرض استخدامها في الصالح العام كبناء بعض المرافق أو شق طريق أو تمويل طلبة العلم أو غير ذلك مما يندرج ضمن الصالح العام، وبذلك فإن الأمر هنا يتعلق بوقف نقدي وبميزانية تتضمن موارد واستخدامات، غير أن الطابع النقدي للصندوق لا يمنع من امتلاك الصندوق للأصول الاستثمارية العينية كالأراضي والمباني والمعدات والتجهيزات المختلفة"[2].

كما أن الصندوق الوقفي هو عبارة عن :"قالب تنظيمي الذي تنشئه الدولة أو الأمانة العامة للأوقاف أو دائرة الأوقاف وفقا للنظم المعتمدة، لتنفيذ أهداف محددة والقيام بمشروعات تنموية في مجال محدد أو مجالات مختلفة تحقيقا لأغراض الواقفين وتلبية لشروطهم"[3].

2- أهمية الصناديق الوقفية: تتلخص أهمية الصناديق الوقفية فيما يلي:

- توفير التمويل لقطاع الوقف الإسلامي مما يساهم في إحيائه.

- تجديد الدور التنموي للوقف، في إطار تنظيمي يحقق التكامل بين مشاريع الوقف الاجتماعي ويراعي الأولويات وينشق بينها.

- تطوير العمل الخيري من خلال طرح صيغ جديدة يحتذى بها.

- تلبية حاجيات المجتمع والمواطنين في المجالات غير المدعمة بالشكل المناسب.

- تحقيق المشاركة الشعبية في الدعوة إلى الوقف وإدارة مشروعاته[4].

---

[2] رحيم حسن، زنكري ميلود، التمويل الريفي الأصغر أي دور الصناديق الوقفية في مكافحة البطالة والفقر في الريف المغربي، الملتقى الدولي الثاني حول: المالية الإسلامية، صفاقس، تونس، 2013، ص5-8.

[3] أحمد عبد العزيز الحديد، من فقه الوقف، دار الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، الطبعة الأولى، 2009، ص169.

– الحد من الظواهر السلبية كالتسول عن طريق حسن توجيه الأموال الموقوفة.

ثانيا: أنواع الصناديق الوقفية:

يمكن تحديد نوع الصندوق الوقفي حسب اعتبارين هما:

1. حسب الغرض الذي أنشأ له الصندوق: حيث تنقسم الصناديق الوقفية حسب هذا المعيار إلى صناديق وقفية محددة الغرض وصناديق وقفية متعددة الغرض.

- ✓ الصناديق الوقفية وحدية الغرض: حيث يتم إنشاء صندوق وقفي لكل غرض معين، يخصص ريعه للإنفاق على الأغراض الخاصة بذلك الصندوق مثل: صندوق التعليم، صندوق لمحاربة البطالة... إلخ.
- ✓ الصناديق الوقفية متعدد الغرض: وهنا يكون الصندوق الوقفي مشترك مثال ذلك: إنشاء صندوق للتنمية العلمية والتكنولوجية.

2. حسب عدد الواقفين المشاركين في الصندوق: وهنا تنقسم الصناديق إلى صناديق وقفية مغلقة وصناديق وقفية مفتوحة.

- ✓ الصناديق الوقفية المغلقة: وهي الصناديق الوقفية التي يكون فيها الواقف شخصا واحدا، كأن يوقف شخص ما مبلغ من ماله الخاص في صندوق من أجل تحقيق غرض معين يحدده الواقف.
- ✓ الصناديق الوقفية المفتوحة: وهي الصناديق التي تسمح لجميع شرائح المجتمع للمساهمة فيها.

---

[4] **محمود أحمد مهدي، نظام الوقف في التطبيق المعاصر، نماذج مختارة من تجارب الدول والمجتمعات الإسلامية، الطبعة الأولى، مكتبة ملك فهد، جدة، 2003، ص99.**

ثالثا: الإجراءات المتبعة في إصدار الصكوك الوقفية:

حتى تتمكن الهيئة المشرفة على الأوقاف من إنشاء صندوق وقفي، فإن ذلك يتطلب احترام مجموعة من المراحل والخطوات والتي تتمثل فيما يلي:

- ✓ **تحديد نوع الصندوق وغرضه: في هذه المرحلة تقوم الهيئة المشرفة على إنشاء الصندوق سواء كانت وزارة الأوقاف أو هيئة أخرى بتحديد الغرض من الصندوق والجهات المراد الوقف عليها، ويكون ذلك من خلال دراسة احتياجات المجتمع ذات الأولوية.**
- ✓ **تحديد حجم التمويل اللازم للصندوق: في هذه المرحلة يتم تحديد حجم التمويل التي يستلزمه الصندوق، ثم تقسيم أموال الصندوق على عدد معين من الأسهم والصكوك وطرحها على الواقفين.**
- ✓ **تحديد صيغة الوقف: وذلك بأن يكون الوقف على الأسهم أو على المال الذي يشترى به الأسهم.**
- ✓ **تحديد ناظر الصندوق.**
- ✓ **تحديد دقيق للجهات التي يراد وقف المال عليهم.**
- ✓ **تنظيم حملة تبرعات لتجميع الأموال: وذلك عن طريق التحسيس بأهمية الوقف وأهمية الصندوق وأهدافه.**
- ✓ **إيجاد اشتراطات شرعية وقفية التي تساعد مدير الصندوق على اتخاذ القرارات لما فيه مصلحة لصندوق الوقف.**
- ✓ **تحديد الإطار التنظيمي مع الجهات ذات العلاقة بالصندوق كوزارة الأوقاف.**

المحور الثاني: دور الصناديق الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة:

تلعب الصكوك الوقفية دورا مهما في تحقيق التنمية المستدامة لمساهمتها في أبعادها المختلفة: الاقتصادي، الاجتماعي، وكذا بعدها البيئي وهو ما سنحاول لتطرق إليه أدناه:

أولا: دور الصناديق الوقفية في البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة:

تعد الصناديق الوقفية موردا اقتصاديا مهما لأنها تضمن عدم تجميد رأس المال والثروة الوطنية وحبسها عن الانتفاع، بل هي مصدر اقتصادي يهدف إلى توليد دخل مستمر يوفر حاجات المستهدفين في الحاضر والمستقبل وهو أهم هدف للتنمية المستدامة.

كما تعمل الصناديق الوقفية على تفعيل الدورة الاقتصادية وتحقيق النمو ومعالجة المشاكل الاقتصادية فهي يمكن اعتبارها من مصادر تمويل الخزينة أمام عجز الاقتصاد الريعي عن ذلك خاصة في فترات الانكماش الاقتصادي وانخفاض أسعار المحروقات وتذبذبها.

ويمكن إبراز دور الصناديق الوقفية في البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من خلال:

1. تشجيع حركة التجارة: تساهم الصناديق الوقفية في تشجيع حركة التجارة من خلال شق الطرقات، ربط المدن وتزويدها بمختلف المرافق والخدمات من مياه و غيرها وذلك يساهم في إنعاش التجارة الداخلية عن طريق الاستثمار العقاري في بناء الأسواق التجارية وتأجيرها[5].

. دعم العملية الإنتاجية: تعمل الصناديق الوقفية على استغلال الأصول والأموال الوقفية في مشاريع استثمارية انطلاقا من مبدأ تنمية المال الوقفي في حد ذاته وتمويله ذاتيا.

[5] معتز محمد مصبح، دور الوقف الخيري في التنمية الاقتصادية (دراسة تطبيقية لقطاع غزة)، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، فرع: اقتصاديات التنمية، 2013، ص40.

فالعمل الاستثماري والإنتاجي والعمراني أحد أسس بقاء واستمرارية الأصول الوقفية بسبب مصاريف وأعباء المؤسسة الوقفية، فلا يقتصر دورها على أداء الخدمات فحسب، بل يمتد إلى الاستثمار والإنتاج وهو ما يضمن ما يسمى بالتمويل الذاتي للوقف.

3. زيادة التراكم الرأسمالي: تحتاج التنمية الاقتصادية إلى تمويل ضخم تعجز الدول عن تغطية جميع نفقاته مما يتطلب إسهام الوقف في تمويل هذه التنمية من خلال محاربة الاكتناز الذي يعطل عنصر رأس المال في المشاركة في العملية التنموية وتحريك عجلة النشاط الاقتصادي[6]، فالوقف المؤبد ليس مجرد استثمار مستقبلي بل هو استثمار تراكمي يتزايد يوما بعد يوم بانضمام الأوقاف الجديدة.

4. تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: نظرا لصعوبة حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تمويل من المؤسسات المالية، يمكن للصناديق الوقفية أن تشكل موردا تمويليا لتلك المؤسسات باستخدام القرض الحسن أو التمويل بالصيغ المؤسسية.

- ✓ التمويل بالقرض الحسن: إن القرض الحسن يساعد في توفير التمويل لمن هو حاجة إليه، لذلك تقوم إدارة الصندوق بإنشاء صندوق خاص بالقرض الحسن، حيث يقوم هذا الصندوق بتعبئة أموال الوقف عن طريق إصدار سندات أو صكوك وقفية، ثم توجيه الأموال الوقفية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ التمويل بالصيغ المؤسسية: في هذه الحالة يقوم الصندوق الوقفي بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأساليب التمويل المؤسسي الملائم لطبيعة نشاط المؤسسات، وذلك عن طريق المشاركة والمضاربة، الائتمان التجاري، السلم الاستصناع... وغيرها من أساليب التمويل

[6] جمال بن دعاس، رضا شعبان، دور الوقف في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة الإحياء، العدد1، مجلة عليمة دورية محكمة، كلية العلوم الإسلامية، جامعة باتنة1، الجزائر، 2013، ص103

المؤسسي، بحيث تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالحصول على التمويل اللازم لمزاولة نشاطها، ويستفيد منها الصندوق بحصة من الأرباح التي تستخدم في زيادة رأس المال.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن التنمية الاقتصادية إلى تمويل ضخم، وأمام الأزمة الاقتصادية وتراجع أسعار البترول مما تسبب في تناقص إيرادات الدولة مقابل نفقاتها، مما أدى إلى عجز في الميزانية العامة.

وأمام هذا الوضع كان لزاما على الدولة البحث عن مصدر تمويلي للخزينة كبديل عن عائدات المحروقات وهنا يلعب الاستثمار الوقفي دورا مهما كبديل للاقتصاد الريعي باعتباره مورد مالي من خلال المقابل في مختلف الصيغ الاستثمارية للوقف العقاري[7].

وعموما نلمس أهمية الصناديق الوقفية في التنمية الاقتصادية من خلال:

- ✓ مساعدة الدولة في توفير الحاجات الأساسية يؤدي بها إلى توجيه الفوائض التي كان مقررا إنفاقها في الجانب الاجتماعي غير الإنتاجي
- ✓ يسهم الوقف في تنمية الادخار و محاربة الاكتناز.
- ✓ تمويل المشاريع الصغيرة وزيادة الدخول.
- ✓ المساهمة في إنشاء مشاريع قد تعجز الدولة عن إنشائها.
- ✓ المساهمة في زيادة الناتج المحلي الخام من خلال القيمة المضافة التي تحققها المشاريع التي تم إنشاؤها وتمويلها بصكوك الوقف[8].

---

[7] **فايزة هوام، الاستثمار الوقفي العقاري في الجزائر–الواقع والآفاق–، الملتقى الوطني حول: دور العقار في تحقيق التنمية المستدامة، يومي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تبسة، الجزائر، 2017، ص06.**

ثانيا: دور الصناديق الوقفية في البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة:

يركز مفهوم التنمية الاجتماعية على حياة الأفراد و الجماعات ويبرز دور الصناديق الوقفية على الجانب الاجتماعي للتنمية المستدامة من خلال:

- ✓ **تحقيق الاستقرار الاجتماعي وشيوع روح التراحم والتكافل بين أفراد المجتمع.**
- ✓ **يسهم في توفير المدارس ومحاضن الأطفال الخاصة بالأيتام.**
- ✓ **يساعد على تقليص الفوارق الطبقية في المجتمع.**

يظهر الوقف الحس التراحمي الذي يملكه المسلم بشكل عملي في تفاعله مع هموم مجتمعه الكبير[9].

ويمكن إبراز دور الصناديق الوقفية على الجانب الاجتماعي للتنمية المستدامة من خلال:

1. المشاركة في القضاء على الفقر: وذلك من خلال توفير الحاجات الأساسية للفقراء والمحتاجين ورفع مستواهم الصحي والتعليمي والمعيشي بالتخفيف من ظاهرة التسول في المجتمع[10]، وذلك عن طريق إنشاء صندوق وقفي لرعاية الفقراء، والذي تقوم فكرته على تجميع الأصول الوقفية واستثمارها في أحد أوجه الاستثمار المختلفة مثل المساهمة في بعض

---

[8] **ربيعة بن زيد، عائشة بخالد، دور الصكوك الوقفية في تمويل التنمية المستدامة، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد02، مجلة علمية دورية محكمة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص209.**

[9] **صالح صالحي، نوال بن عمارة، الوقف الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014، ص158**

[10] **معتز محمد مصبح، المرجع السابق، ص43.**

المشروعات، وعائد هذه الاستثمارات يصرف لصالح الفقراء في شكل معونات، باعتبار الصندوق الوقفي يساهم في محاربة الفقر إلى حد ما.

2. الحد من مشكلة البطالة: من خلال توفير مناصب العمل لذوي المؤهلات العلمية والمهنية إما بتحويلهم إلى أصحاب مشاريع وقفية ومن ثم توظيف يد عاملة جديدة، أو توظيف العاطلين عن العمل في المؤسسات الوقفية نفسها حسب موضوع الصندوق الوقفي وطبيعته كما يمكن أن يساهم في تأهيل اليد العاملة من خلال توفير فرص تعلم المهن والتكوين والمهارات مما يرفع الكفاءة المعنية والقدرة الإنتاجية لهذه الفئة[11].

ولقد أثبتت التجربة أن الأوقاف الإسلامية قد أدّت دورا عظيما ورائدا في هذا المجال على مر العصور، انطلاقا من كونها أصدق تعبير عن الصدقات الجارية الاختيارية التي تنبع من داخل النفس البشرية في حبها للبذل و العطاء، دون إلزام أو دافع على مرضاة الله تعالى.، فقد أسهمت بقدر كبير في جوانب مهمة من تنمية المجتمعات التي تمثلت في كفالة الأيتام ومساعدة الفقراء والمساكين ورعاية الأرامل والمطلقات والإنفاق على دور العلم ومدارس تحفيظ القرآن الكريم.

ثالثا: دور الصناديق الوقفية في التنمية العلمية والصحية والبيئية:

كان للوقف دور كبير في نشر التعليم في الدول الإسلامية وذلك بتشييد صروح العلم والثقافة وتأمين الظروف المناسبة للفقهاء والعلماء في محراب التأليف والنشر والتحقيق العلمي والفقهي والأدبي[12].

ويكمن دور الصناديق الوقفية في هذا المجال كما يلي:

---

[11] جمال بن دعاس، رضا شعبان، المرجع السابق، ص101.

[12] الصالح محمد، الوقف في الشريعة الإسلامية وأثره في تنمية المجتمع، الطبعة الأولى، 2001 ، ص179

1. دور الصناديق الوقفية في التنمية العلمية: وذلك من خلال إنشاء مراكز التعليم والتكوين وإنشاء مشاريع تخدم التنمية العلمية مثل مراكز محو الأمية ولم لا الجامعات والمكتبات ورعاية الطلبة والأساتذة والباحثين، وكل ما من شأنه أن يساهم في ترقية التعليم[13].

ويمكن تحقيق ذلك بأسلوبين:

– إنشاء صندوق مفتوح يمكن أن يضل الاكتتاب في صكوكه الوقفية مستمرا لقبول أوقاف جديدة وتستخدم الحصيلة في المساهمة أو تكملة بعض المؤسسات التعليمية والمكتبات ومراكز البحث العلمي.

– استثمار حصيلة الاكتتاب في مشروعات مربحة والإنفاق من عائداتها على الإنشاء والإسهام في هذه المرافق[14].

2. دور الصناديق الوقفية في التنمية الصحية: ويكون ذلك بإنشاء صناديق وقفية تكون موجهة لخدمة التنمية الصحية، و تشرف على مشاريع مثل إنشاء المستشفيات، رعاية مرضى الأمراض المزمنة، إقامة مراكز البحوث ودعم البحوث والباحثين في مجال الصحة.

3. دور الصناديق الوقفية في التنمية البيئية: وذلك من خلال إنشاء صناديق وقفية للتنمية البيئية تدعم المشاريع البيئية مثل: إنشاء المساحات الخضراء، حفر الآبار، رعاية الحيوانات من خلال المحميات الطبيعية، بالإضافة إلى دعم المشاريع التنموية الصديقة للبيئة[15].

---

[13] سمية جعفر، دور الصناديق الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة مقارنة بين الكويت وماليزيا)، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه علوم، فرع: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013–2014، ص108.

[14] بن زيد ربيعة، بخالد عائشة، المرجع السابق، ص226.

[15] سمية جعفر، المرجع السابق، ص108.

باعتبار الصناديق الوقفية تقوم على فكرة إشراك الجميع في عملية التنمية، وذلك بالسماح لجميع المواطنين المشاركة في عملية الوقف بمبالغ معتبرة، ضف إلى ذلك الصناديق الوقفية تمثل الإطار لتعاون مؤسسة الوقف مع مؤسسة العمل الأهلي من أجل تفعيل دور الوقف في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال التعاون والتنسيق وتبادل الخبرات بين هاتين المؤسستين.

الخاتمة:

مما سبق ذكره يمكن القول أن الوقف قد لعب دورا مهما في دعم مختلف جوانب التنمية، ونظرا لما للوقف من أثار تنموية كبيرة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية تدخل في صميم التنمية المستدامة، فإن الحاجة تبدو ماسة لإعادته لمكانته الطبيعية للنهوض بالأمة الإسلامية من خلال الصناديق الوقفية، ومن خلال بحثنا هذا حاولنا الوقوف على الدور الذي تلعبه الصناديق الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة باعتبارها صيغة مبتكرة للعمل الوقفي تقوم على أساس وقف النقود.

وعليه نجد أن للصناديق الوقفية دورا هاما ينبغي استغلاله واستثماره من قبل الدول الإسلامية لتحقيق التنمية المستدامة لمجتمعاتها، وذلك من خلال التوسع في الصناديق الوقفية كما ونوعا، والارتقاء بالأجهزة الوقفية إداريا واقتصاديا، بما يؤدي إلى استغلال وإدارة هذه الصناديق بأحدث طرق الاستثمار والإدارة لتمويل واستثمار الأموال الوقفية، من أجل قيام الوقف بدوره الجوهري في تحقيق التنمية المستدامة .

ومن خلال هذه الدراسة يمكن تقديم بعض التوصيات وهي:

1- تهيئة الأنظمة والتشريعات اللازمة لإقامة الصناديق الوقفية، وهذا الأمر يعتبر مسؤولية حكومات البلدان الإسلامية.

2- ضرورة الاستفادة من تجربة الصناديق الاستثمارية في عمل الصناديق الوقفية سواء من حيث استثمار أموال الوقف، أو من حيث مزايا التنويع وإدارة المخاطر، أو من حيث أساليب الإدارة ومختلف الجوانب الفنية والتقنية، وذلك من أجل تفعيل أداء الصناديق الوقفية.

3- التوسع في إنشاء الصناديق الوقفية حسب احتياجات المجتمع ذات الأولوية، وتفعيل أغراض الصناديق الوقفية بما يخدم التنمية المستدامة مثل محو الأمية وغيرها.

4- ضرورة وجود تنسيق بين أهداف الصناديق الوقفية والخطط التنموية للدولة، وذلك من أجل رفع فعالياتها في تحقيق التنمية المستدامة.

قائمة المراجع:

– الكتب:

– إبراهيم عبد اللطيف العبيدي، الادخار مشروعيته وثمراته، مع نماذج تطبيقية معاصرة من الادخار المؤسسي في الاقتصاد الإسلامي (الودائع المصرفية، الصناديق الاستثمارية، الصناديق الوقفية)، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، الطبعة الأولى، 2011.

– أحمد عبد العزيز الحديد، من فقه الوقف، دار الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، الطبعة الأولى، 2009.

– الصالح محمد، الوقف في الشريعة الإسلامية وأثره في تنمية المجتمع، الطبعة الأولى، 2001.

– محمود أحمد مهدي، نظام الوقف في التطبيق المعاصر، نماذج مختارة من تجارب الدول والمجتمعات الإسلامية، الطبعة الأولى، مكتبة ملك فهد، جدة، 2003.

– مقالات:

– بن زيد ربيعة وبخالد عائشة، دور الصكوك الوقفية في تمويل التنمية المستدامة، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد02، مجلة علمية دورية محكمة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012.

– بن دعاس جمال، رضا شعبان، دور الوقف في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة الإحياء، العدد1، مجلة عليمة دورية محكمة، كلية العلوم الإسلامية، جامعة باتنة1، الجزائر، 2013.

– صالحي صالح وبن عمارة نوال، الوقف الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014.

– مذكرات:

– سمية جعفر، دور الصناديق الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة مقارنة بين الكويت وماليزيا)، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه علوم، فرع: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013-2014.

– معتز محمد مصبح، دور الوقف الخيري في التنمية الاقتصادية (دراسة تطبيقية لقطاع غزة)، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، فرع: اقتصاديات التنمية، 2013.

– ملتقيات:

– رحيم حسن، زنكري ميلود، التمويل الريفي الأصغر أي دور الصناديق الوقفية في مكافحة البطالة والفقر في الريف المغربي، الملتقى الدولي الثاني حول: المالية الإسلامية، صفاقس، تونس، 2013.

– فايزة هوام، الاستثمار الوقفي العقاري في الجزائر–الواقع والآفاق–، الملتقى الوطني حول: دور العقار في تحقيق التنمية المستدامة، يومي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تبسة، الجزائر، 2017.